

لستكم عليه فاما الثاني فعوله ولان فاعل التبع ان لم يكن  
 من تركه فعوله اضطراري فان تمكن فان لم يتوقف على مرجح  
 كان اتفاقا وان توقف يجب عنده لانا فرضناه مرجحا فاما  
 ولان يتبرح للمرجح ولا يكون المرجح باختياره لئلا يتسلسل  
 فيكون اضطراريا والاضطراري والاتقاي لا يوصفان بهما اتفاقا  
 تقريه ان فاعل التبع لا يجب ان يكون متمكنا من تركه ولا فان  
 لم يكن متمكنا ففعوله اضطراري لان التمكس من الفعل مع عدم  
 التمكن من الترك لا يكون باختياره اذ لو كان فتكلم في ذلك الاختيار  
 اذ باختياره لم لانا ما ان يتسلسل او يتهي الى الاضطراري وان  
 كان متمكنا من تركه فعوله ان لم يتوقف على مرجح يكون اتفاقا  
 وهو لا يوصف بالحسن والتبع اتفاقا وافقنا يكون مرجحا من  
 غير مرجح وموخره وان توقف على مرجح وجود العلة عند وجود  
 المرجح لانا فرضناه مرجحا فاما ايجلة ما توقف عليه الفعل  
 فلو لم يجب الفعل مع هذه الجزاء فصدور العلة مع هذه الجزاء  
 وعدم صدوره اخري يكون مرجحا من غير مرجح ولانه لو لم يجب  
 حينئذ يمكن عدمه لكن عدمه يوجب رجحان المرجح وهو الشد  
 امتناعا من رجحان احد المتساويين واذا وجب عند وجود المرجح  
 لا يكون اختياريا لان المرجح لا يكون باختياره والاشكال في ذلك  
 الاختيار كما ذكرنا في تودي الى التسلسل او الى الاضطرار والتسلسل  
 باطل

باطل ذببت انه اضطراري والاضطراري لا يوصف بالحسن والتبع  
 اتفاقا فالعلم ان كثير من العلماء يعتقدوا هذا الدليل يثبت  
 والبعض الذي لا يعتقدونه يقينا لم يوجدوا على مقدماته منعاً  
 يمكن ان يقال انه ينفرد في ذلك في بعض المواضع العظيمة  
 وانا اسعدت ما سمعته بخاطري فيه وهذا يتهي على ارجح مقدمات  
 المقدمة الاولى ان الفعل يراجه المتخي الذي وضع المصدر بازا فيه  
 ويمكن ان يراجه المتخي الحاصل بالمصدر فانه اذا تحرك زيد فقد  
 قامت الحركة بزيد فان اريد بالحركة الحالة التي تكون المتحرك في باب  
 جزء يفرض من الجزاء المسافة فهي المتخي الثاني وان اريد بها  
 اتقاع تلك الحالة فهي المتخي الاول والحق الثاني موجود في الخارج  
 اما الاول فاسم يتبعه الفعل ولا وجود له في الخارج اذ لو كان  
 للحال لم موقع ثم اتقاع ذلك الاتقاع يكون واحداً الى ما لا  
 يتناهى فيلزم التسلسل في طرف المتبدا في الامور الواقعة  
 في الخارج وموخره ولانه يلزم انه اذا وقع الفاعل شيئاً  
 واحداً فقد وجدوا موزوناً متناهية وهذا بهي الاستحالة  
 في ان كون الاتقاع امر غير موجود في الخارج اطراف على  
 مذهب الاسعري فان المتكوي عنده امر غير موجود في  
 الخارج المقدمتة الثانية كما يمكن ولا بد ان يتوقف وجوده  
 على موجوده لا يكون واجباً بالذات ثم ان لم يوجد له ما يتوقف

